الفصل الثالث

التعارضات ذات المغزى : موقف بيشو من الخطاب

إن مقالة (ألتوسير) عن أ د أ قد اتجهت إلى الممارسات الإيديولوجية، ولكنها تمدنا فى الوقت نفسه بمدخل لمناقشة الخطابات اللغوية؛ أى الألفاظ والعبارات على نحو ما تستخدم فى الحديث اليومى أو فى الكتابات الجادة. وفى وسعنا أن نرى من خلال تطور نظرية ألتوسير كيف تنشأ الخطابات، كما نرى السياسات المتعلقة بألفاظها ومعانيها. والطريقة الملائمة هنا هى ما تشير إليه النظرية الخاصة بكيفية قيام الإيديولوجيات على أساس التعارض بينها.

وهذه الطريقة قد استخدمت، أحياناً على الأقل، فى كتاب بيشو المسمى «اللغة وعلم الدلالة والإيديولوجيا» Language, Semantics and Ideology (١٩٧٥، الترجمة ١٩٨٢). إن بحثه هذا يستكشف العلاقات التى تربط الخطابات بالممارسات الإيديولوجية، من جهة، وباللغة التى يفترض أنها قسمة بين الجميع من جهة أخرى، ويذهب بحثه هذا، باستكشافه تلك العلاقات، إلى أن الخطابات ليست مسالمة على الإطلاق؛ فهى تنتج عن الصدام بين بعضها وبعض؛ ولهذا السبب كان هناك بعد سياسى لكل مرة تستخدم فيها الكلمات والعبارات فى الكتابة أو الكلام.

وقبل أن أشرع فى تناول هذه المسائل فى بحثه، سأذكر ـ جلاء للطريق ـ بعض المشكلات المتعلقة بأجزاء من كتاب *اللغة، وعلم الدلالة، والإيديولوجيا*؛ لأنه ليس بالكتاب السهل. ذلك بأن بعض أطروحاته يسلك اتجاهاً يختلف حقاً عن المنحى الرئيسى ويقع فى تعميمات غير ملائمة، حيث تشكل نظرية الذات المركز. وهذه المشكلات قد نتجت عن كيفية تأليف الكتاب فى إطار ذلك النوع من «الحلف الثلاثى» الذى عقد «بين أسماء ألتوسير ولاكان ودى سوسير» (بيشو ١٩٨٢، مجموعة ١٩٨٢، ص ٢١١). وفى خلال السبعينيات كثيراً

ما بدا هذا الحلف «ملائماً آخر الأمر كل الملاءمة» لتناقل النظريات، ولكن «كان هناك شيء ما خاطئ»، على نحو ما يبين ملحق كتاب بيشو (ص٢١١). لقد افترضت الألسنية البنيوية (سوسير) والتحليل النفسى (لاكان) كلاهما بأساليب مختلفة آليات عامة، كما هو فى نظام اللغة وفى اللاشعور. وفى كتاب بيشو أجزاء تربط هذين (الألسنية البنيوية والتحليل النفسى) بالجزء الثانى من مقالة ألتوسير وما عرضته من آلية الاستجواب العامة (وهى بهذا الصنيع لا تذكر شيئاً عن اللاتماهى)، وهذا ما يبدو لى أنه خطأ؛ إذ ينحو نحو المثالية (ما من أحد كامل). والآن وقد نحينا هذه المسائل جانباً، فلننظر كيف أنجز بيشو جوانب التقدم الحقيقية فى نظريته.

وقبل كل شيء تستغنى نظريته، بدراستها لمواقف مادية، عن ذلك النوع من علم الدلالة، الذى يبحث عن المعانى الكلية، لقد كان هناك اهتمام واسع الانتشار بعلم الدلالة العام قد فرض نفسه على كثير من علماء اللغة، وكان من بينهم عالم اللغة البولندى آدم شاف **Adam Schaff**. ولكن بيشو تشكك فى ذلك. وعلم الدلالة، وفقاً لمعاجم اللغة التى أخذ بها شاف، هو «فرع من الألسنية... يهتم بمعنى الألفاظ والتعبيرات وما يعترى معناها من تغيرات» (اقتبسه بيشو فى ١٩٧٥، ترجمة ١٩٨٢، ص٢). وبهذه المثابة قد يبدو علم الدلالة بالغ الأهمية لدى أى شخص يدرس الخطاب، إلا إذا كانت الألفاظ غير حائزة لمعناها الخاص، أى المعنى الكلى الجامع الذى قد لايتغير إلا على مراحل؛ وهذا هو وجه الخلاف الذى يعرض له بيشو ويطوره.

إن علم الدلالة الراهن يمثل عقبة أكثر منه عوناً للدراسات الخاصة بكيفية تشكل المعانى اجتماعياً، كما أن دعاوى بيشو تلفتنا إلى المشكلات؛ فهو يبين لنا من خلال الاستعراض التاريخى كيف أن علم الدلالة قد انتهى ـ خلافاً لدراسة الأصوات الدالة أو دراسة التركيب النحوى ـ إلى تشكيل مدخل تستمر الفلسفة التقليدية من خلاله فى محاصرتها للألسنية فى شركها (ص ٢١ ـ ٣٣). والذى هيأ هذا الشرك هو الزعم بأن المعانى لها وضع «مثالى» و«ذاتى» على السواء، كما لو أن هناك شيئاً أقرب إلى أن يكون شبيهاً بمنطق صرف للأفكار يمكن استخدامه للحصول منه على معرفة بالأشياء، من جهة، وشبيهاً ـ من جهة أخرى ـ بما هنالك من بلاغة فيما هو حسى عيانى، وما هو متداول فى كل يوم، مما قد يعبر عن الموقف الذاتى للمتكلم (ص٣٧ ـ ٤٠).

وهو يذهب إلى أن ذلك الزعم «يهمل» العلوم القائمة، سواء بتقليص «العلم» إلى «الاستدلال المنطقى»، أو بتسويقه بوصفه «رياضة من الرياضات» (ص٤٥ ـ ٤٦). وهذه النظرية تجعل من المحال ـ ثانياً ـ النظر فى تغيرات الألفاظ والمعانى خارج نطاق الأفكار المبتذلة المبهمة، التى تذهب إلى أن «العوامل الاجتماعية» و«القدرة الإبداعية الفردية» تؤثران فى اللغة. وقد استطاع بيشو أن يستعيد للعلوم كيانها عن طريق دراسته للمواقف المادية، مبتعداً بذلك عن وجهة النظر التقليدية، كما أنه استطاع أن يدرك البعد السياسى لمعنى الكلمات فى ألوان الخطاب المختلفة.

الخطاب والموقف

لكى ننظر فى سياسات المعنى فإننا نحتاج إلى أن نستبعد من أذهاننا إذن فكرة أن الكلمات لها معنى خاص بها، ثابت لدى كل إنسان على السواء فى نظام لغة ما، كاللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية. وفى مستهل الفصل السابق هناك شىء مختلف تم تحديد خطوطه، يقول إن الكلمات تغير معناها من خطاب إلى آخر، وإن الخطابات المتصارعة تتطور حتى وإن كانت هناك لغة يفترض أنها مشتركة. وإذ يقرر بيشو هذا، فإنه يرى أن اللغة ليست هى ما يحدد معانى الكلمات والعبارات فى الخطابات؛ «فالمشهد الخارجى» الحقيقى لهذه المعانى «لا علاقة له مطلقاً بالخصائص اللغوية الصرف» (ص١٨٥). والواقع أن المعانى جزء من «المناخ الإيديولوجى»، وأن الخطاب شكل من الأشكال الخاصة للإيديولوجيا.

وهنا تنطلق دعواه من مقالة (ألتوسير) عن أ د أ؛ وهى بذلك تتبع الاتجاه الذى يقرر أن معانى الخطابات تنشأ فى ما هو علاقات تعارض أساساً فى الصراعات التى تخترق أجهزة الإيديولوجيا، والتى ترتبط فى النهاية، وإن لم يكن على نحو مباشر، بـ«صراع الطبقات فى أشكاله الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية المختلفة». وهذه الصراعات هى ذلك «الخارج» الذى ينشئ المعانى الخطابية (ص ١٨٥ ـ ٦). وهكذا يؤكد بيشو ـ شأنه شأن ألتوسير ـ صراع الطبقات، كما أن منهجه هنا، مثل منهج ألتوسير، ليس تبسيطياً بحال من الأحوال. أضف إلى هذا أن أسلوبه فى التناول يعد خطوة حيوية متقدمة على بنيوية الستينيات. ويبدو لى أن دعاوى البنيوية كانت عاجزة عن أن تتحرك لتصبح أقرب إلى المحددات المادية الحقيقية للمعنى بطريقة أفضل من التوسل بشفرة دالة فى اللغة ثم وصفها بعد ذلك ـ فى تحول سريع ـ بأنها ـ مادية».

كيف يكون للصراع عندما يزج به فى المناخ الإيديولوجى أثره فى الخطاب؟ قد يكون من المفيد هنا النظر فى بعض الأمثلة. فلننظر فى الخطابات التى نعتقد أننا نجد فيها اختصاصاً «واضحاً» بمجالات مختلفة؛ فقد تكون جزءاً من عقيدة دينية، أو جزءاً من معرفة تعليمية، أو جزءاً من ثقافة.. إلخ. ولكن لا ينبغى لنا أن ندع الواضح يحملنا على افتراض أن الخطابات لها حدود طبيعية، وأنها قد مورست الواحد منها بعد الآخر، وأن كل واحد منها قد مورس فى مؤسسة منفردة. ففى المدارس غالباً ما يستخدم الخطاب ذو الطابع الدينى؛ ووضعه هناك ينصرف إلى إخفاء حقيقة الممارسات التعليمية السائدة ويصادق عليها. فهذا الخطاب فى الواقع أقرب إلى أن يكون جانباً من أسلحة الطبقة الحاكمة فى المدرسة كما هى فى الكنيسة. ومع ذلك فإن جانباً من الخطاب الذى كان أحياناً يستخدم فى المنظمات العمالية لتحقيق غرض مختلف حقاً قد يدخل إلى الكنيسة؛ ففى أثناء إضراب عمال المناجم فى ١٩٨٤ ـ ٥ فى بريطانيا استخدم بعض المطارنة الأنجليكانيين مفردات وحججاً كانت تقف فى الواقع إلى جانب هؤلاء العمال وجانب كل الذين استغلتهم الرأسمالية. وفى آخر الأمر لعلنى أذهب إلى أن ماهو مهم فى شأن الخطاب إلى حد بعيد يتعلق بالمؤسسة التى يستخدم فيها أقل مما يتعلق بالموقف الذى يتخذه، أى موقعه من الصراع؛ ذلك الموقع الذى يتخذه خلال نشاطه. وحتى تكون هناك كلمات ومعان متعارضة، لا يقتصر الأمر على العلاقات القائمة فى داخل المؤسسة، بل يمتد ـ وربما كانت هذه هى المسألة الحيوية ـ إلى العلاقات القائمة بين المؤسسات وعبرها.

ولكى يطور بيشو نظرية فى كيفية تشييد الخطابات فإنه يفترض أن الصراع الإيديولوجى يتخلل الخطاب فى «كليته»، وأنه بهذا الصنيع يوزع «الفكر» فى مجالات وتخصصات مختلفة، ويحدث فيما بينها توافقات متغيرة (ص ٩٩ ـ ١٠٠، ١٨٥ ـ ٦). ومع أنه قد يبدو من غير المألوف النظر إلى الخطاب على أنه «كل»، فإن هذه الدعوى تنطوى على مزية تتمثل فى بيان كيف أن الخطابات تترابط فى حال تعارضها، ذلك بأنها تكشف عن أن ما يتم التفكير فيه فى إطار خطاب ما هو حصيلة ترتبط بما لم يتناوله التفكير فى هذا الخطاب ولكن جرى التفكير فيه فى مكان آخر من خطاب آخر. وبهذه الطريقة «يسبق غير المؤكد عملية التأكيد ويهيمن عليها» (ص ١٨٧). وهذا من شأنه أن يوضح المثل الخاص بكلمة الخلاص، الذى تمت مناقشته فى الفصل الثانى، فيما يتعلق باستخدام هذه الكلمة فى الحقبة الرومنسية:

اكشف عن ساعدك يا ملك الملوك العظيم!

فبهذا الساعد وحده يتحقق الخلاص

هذا الساعد صانع الأعاجيب..

الذى حطم النير الفرعونى فى رقبة إسرائيل

حطم كل زنزانة وكل قيد!

وأعاد إلى العبيد المظلومين حقوقهم.

والشيء الذى نَد عن التفكير فيه بوصفه خلاصاً فيما يتصل بهذه الترنيمة القائمة على المعارضة الدينية والسياسية (أعنى أن يتم الإنقاذ عن طريق الإيمان بالمسيح فى حياة أبدية) قد يستطيع جزئياً أن يحدد الفكر المتعلق بالخلاص خلال الترنيمة بوصفه تحرراً مباشراً من الطغيان. وهكذا يعتمد التفكير، وهو يعبر عن اختلاف أو تعارض، على ما ند عن التفكير.

وفى هذه الحالة لا يكون الخطاب هو الطريقة التى يسكن بها الفرد اللغة؛ أى لا يكون نوعاً من التعبير الذاتى، ذلك بأن اللغة تتخذ المعنى وأن الخطابات تشيِّد من خلال الصراعات(١). ودعاوى بيشو تؤكد، على نحو ما تقرر من قبل، أن «الطابع المادى» للمعنى لا يتمثل فى كونه تحدده العناصر اللغوية («الدوال»)، كما أن معنى الكلمة لا يتمثل «فى ذاتها»، ولكن المعنى يتمثل، بدلاً من ذلك، على نحو من التعارض؛ فهو ينشأ من مواقف متصارعة، حتى إن «الكلمات.. تغير معناها وفقاً للمواقف» التى استخدمت فيها (ص ١١١). وهذه التغيرات، فى حدود ما يمكن رؤيته عن طريق مزيد من تطوير هذا [الشرح]، لا تحصل من أحد على تصريح؛ فلا أحد يخلع على الألفاظ سلطتها. ويذهب بيشو فى شرحه إلى أن المواقف التى تحصل الألفاظ على معناها بالرجوع إليها، هى مواقف إيديولوجية مندرجة فى ممارسات الصراعات الطبقية أو غيرها من الصراعات بين الأجهزة وفى نطاقها.

وهذا الشرح يضع خطاً فاصلاً بين الدراسة المادية للخطابات وحشد كامل من الموضوعات المثالية. وهو يبين كيف يمكن تعيين خطاب ما: أولاً وقبل كل شيء عن طريق موقف فى ظرف بعينه؛ وثانياً فى مناطق المؤسسات (الدينية والتعليمية، وهلم جرا) التى ينتمى إليها الخطاب. والواقع أنه يكشف، حين يذهب إلى أبعد من هذا، عن أن الموقف والموقع المعين

للمؤسسة يحددان معاً ـ فى أى مرحلة بعينها من مراحل الصراع ـ «ما يمكن وما ينبغى قوله مبسوطاً فى شكل حديث، أو موعظة، أو كتيب، أو تقرير، أو برنامج، إلخ.» (ص ١١١).

ومع هذا فإن خط التفكير الواضح ربما تمثل فى افتراض أن هذين المحددين لا يكون لهما تأثير إلا على وجهات نظر المتكلم الذاتية ومن خلالها. لكن دعوى بيشو تحرز مزيداً من التقدم باستمرارها فى الاعتماد على المنحى المادى فى التناول؛ فهى توعز بأن هذين المحددين تكون لهما فاعليتهما فى ترتيب الكلمات والتعبيرات فى الخطاب ومن خلالها. أما كيف تستخدم الكلمات، وماذا يمكن أن يقال، فهذا متضمَّن إلى حد بعيد فى كيفية الجمع بين الكلمات حتى تكون مترادفة، أو يقوم بعضها بالتعبير عما يعبر عنه بعضها الآخر، أو حتى تترابط فى الخطاب على نحو مجازى. وهذه العلاقات التى يرتبط بمقتضاها لفظ أو تعبير أو جملة مع غيرها فى الخطاب نفسه هى ما يسميه بيشو «العملية الخطابية discursive pro-cess»؛ وهى العملية التى تحصل بها الألفاظ على المعانى. ويؤكد بيشو أن الألفاظ كما أنها تستطيع حقاً أن تغير معناها من خطاب إلى آخر، كذلك يمكن للكلمات المختلفة فى نطاق خطاب واحد أن تحمل المعنى «نفسه»؛ وهذا «فى حقيقة الأمر هو الشرط اللازم لكل عنصر (الكلمة، التعبير، الجملة) يحمل معنى على الإطلاق» (ص ١١٢). وما هو مطروح للنظر فى الصراعات الخطابية يمكن حقاً أن يكون هو ذلك الترتيب للألفاظ والجمع بينها.

ولكى تشخص الآثار التى تحدثها المواقف المتعارضة فى الجمع بين الألفاظ فى الخطاب، يمكننا أن ننظر فى كلمات الحرية، والحقوق، والطبيعى، كما هى مستخدمة فى بعض الكتابات الإنجليزية الأخرى فى تسعينيات القرن الثامن عشر. إن الإعلان الفرنسى للحقوق فى عام ١٧٨٩ ـ وهو وثيقة برجوازية ليبرالية من وثائق الثورة ـ قد «ترجم» إلى الإنجليزية من خلال كتاب برايس Price المسمى *حديث عن حب بلادنا* (طبع فى ١٧٩٠)، ومن خلال الباب الأول من كتاب پين Paine المسمى *حقوق الإنسان* (طبع فى ١٧٩١). وهذه الوثائق الثلاث جميعاً قد عارضها بيرك Burke فى كتابه المحافظ والمناهض للثورة، المسمى *تأملات فى الثورة فى فرنسا* (طبع فى ١٧٩٠)[٢]. وفيما بين هذه الكتابات المختلفة يبدو أن كلمات الحرية، والحقوق، والطبيعى، نفسها كانت موضعاً للتمييز بين خطابين (فى سياسة صراعهما) كان أحدهما ثورياً ليبرالياً، والآخر محافظاً فى موقفه.

وبالنسبة إلى الخطاب البرجوازى الليبرالى، تم الربط بصورة مجازية بين الحرية والحقوق والطبيعى (فكل منها يمثل جانباً من الآخرين)، وتم تركيز معانيها - إذا جاز القول - على «المساواة» بين بنى «الإنسان» و«الفرد». وهنا تصبح «الحرية» جزءاً مما هو «طبيعى»:

(١) الحرية نعمة من «النعم الأساسية للطبيعة البشرية» (برايس ١٧٩٠، ص١١). وهى بوصفها «حقاً طبيعياً» تعد أحد حقوق الإنسان «الطبيعية التى لا يجوز العدوان عليها» (إعلان الحقوق، انظر پين ١٧٩١، ص ١١١).

(٢) إن الحقوق، من حيث إنها طبيعية، «متساوية» (پرايس ١٧٩٠، ص ٢١)؛ لأن «الناس قد ولدوا... متساوين فيما يتعلق بحقوقهم» (إعلان الحقوق، انظر پين ١٧٩١، ص١١١).

(٣) إن ماهو طبيعى هو البشرى والفردى؛ فالحقوق التى هى «طبيعة... تخص الإنسان» بحكم «وجوده»، كما أنها سابقة الوجود لدى الفرد (پين ١٧٩١، ص ٤٨ - ٩).

وبهذه الطرق ترتبط الألفاظ الثلاثة بعضها ببعض كما ترتبط بـ«الإنسان» و«الفرد» بعلاقات مجازية، فى حين تم الجمع بين «الطبيعى» و«المتساوى» على أساس أن أحدهما مرادف للآخر قريب منه.

أما بالنسبة إلى الخطاب المحافظ فقد تم الربط مرة أخرى بين الألفاظ الثلاثة مجازياً، ولكن بطريقة مختلفة حقاً؛ فليس منها ما يخص «الإنسان» فى العموم، ذلك بأن «الحريات» (جمعا) هى فى المقام الأول متوارثة.

(١) إن «حرياتنا ميراث موقوف علينا». وهى موروثة بوصفها امتيازات؛ «فنحن لدينا تاج متوارث، ونبالة متوارثة، ومجلس للنواب، وشعب يتوارث الامتيازات، والحقوق الدستورية، والحريات» (بيرك ١٧٩٣، ص٤٧).

(٢) وإذا كان من الممكن هنا أن تسمى «الحريات» حقوقاً، فلأن «الحقوق» و«الامتيازات» كلمتان مترادفتان - «فطبيعتنا وصدورنا» هى «المواطن العظيمة التى نحفظ فيها حقوقنا وامتيازاتنا» (ص ٥٠).

(٣) إن هذا الموطن الطبيعى لحفظ الحقوق ليس هو طبيعة الإنسان والفرد، وبدلاً من ذلك يعد كل ما كان محققاً لنموذج النسب الوراثى واستمرارية الطبيعة شيئاً طبيعياً. وكون «حرياتنا ميراثاً موقوفاً علينا» هو «النتيجة السعيدة لاقتدائنا بالطبيعة»؛ لأننا «بعملنا وفقاً لنموذج الطبيعة ننقل معنا.. مزايانا بالطريقة نفسها التى ننعم فيها بما نملك وبحيواتنا وننقلها»؛ أعنى ما فى ذلك من «توطيد لأركان الأسرة» (ص ٤٧ ـ ٨).

وبهذه الطرق تغير الألفاظ معانيها.

والخطاب المحافظ يستخدم هذه الكلمات الثلاث «بأعيانها» ويعزو إليها، فضلاً عن ذلك، القيمة؛ ولكن معانى هذه الكلمات تختلف فى الخطابين؛ فليس لكل كلمة منها معنى فى ذاته. وفى الخطاب المحافظ تقرن الحريات والحقوق والطبيعى جميعاً «بالميراث»، وتكون الحقوق مرادفة «للامتيازات»، وخلال هذا التشييد الآخر والمتعارض للمعانى يمكن أن تفهم الحرية على أنها «حرية نبيلة» ـ «وبهذه الوسيلة تصبح حريتنا حرية نبيلة» (ص٤٩). وهذه العبارة التى تدل على أولية الميلاد وانتقال الملكية عن طريق الوراثة ربما بدت فى الخطاب البرجوازى الليبرالى متناقضة فى ألفاظها.

وفى هذه المرحلة قد يكون من المفيد استعراض الدعاوى التى تم تطويرها؛ هذه الدعاوى التى تجاوز ما قرره ألتوسير من أن الكلمات فى الصراع السياسى، والإيديولوجى، والفلسفى، قد تكون

أسلحة ومتفجرات، أو مهدئات وسموماً. ويمكن أحياناً تلخيص صراع الطبقات كله فى الصراع من أجل كلمة ضد كلمة أخرى. وهناك كلمات بأعيانها، تتصارع فيما بينها كما يتصارع الأعداء. وهناك كلمات أخرى هى موئل الغموض؛ فهى المطلب الذى تدور حوله معركة حاسمة ولكن دون أن يتم الفصل فيها. (١٩٦٨ أ، مجموعة ١٩٧١، ص٢٤، اقتبسها بيشو ١٩٧٥، ترجمة ١٩٨٢، ص ١٥٣).

لأن هذه الدعاوى تدل على أن هذا الصراع حول الألفاظ له علاقة بكيفية الربط فيما بينها ؛ فهى تتعلق بالكيفية التى يمكن بها تغيير الألفاظ ، فى «عملية قول عفوى» ، تغييراً تاماً أو جزئياً لتحل ألفاظ أخرى محلها (وفى المثل الذى سبق عرضه قامت عبارة حقوق طبيعية بدلاً من حقوق متساوية ، أو قامت كلمة الحقوق بدلاً من كلمة المزايا المتوارثة) . وتذهب نظرية بيشو ، التى تطورت عن نظرية ألتوسير (وعلى وجه الخصوص عن مقالته عن أ د أ) فيما تقدمه من شرح ، إلى أن الكلمات تأخذ مواقعها من الصراع خلال الخطابات التى تستخدم فيها ، والمواقف التى تأخذ الكلمات فى الخطاب معانيها بالرجوع إليها هى فى نهاية الأمر مواقف متعارضة ، إنها ناتجة عن التعارضات التى تنفذ إلى الخطاب من خلال الأجهزة الإيديولوجية ، ولكنها تتجذر خارجها (١٩٧٥ ، ترجمة ١٩٨٢ . ١٥٣ ـ ٤) . وبهذه الطريقة يتم اكتساب المعانى أو فقدانها خلال الصراعات التى يجاوز كثيراً موضوعُ الاهتمام فيها أساساً الألفاظَ والخطابات على السواء .

ويبدو لى أن هذا يومئ إلى النشاط العملى كيف أنه يفوق المقصد فى الأهمية ، حتى وإن كان ذلك على مستوى الكلام والكتابة . إن المؤلف والقارئ لا يغير واحد منهما معانى الألفاظ ؛ أما صراع الخطابات فيغير معانيها ؛ ومن ثم فإن التركيب الذى نضم فيه الألفاظ بعضها إلى بعض تصبح له أهميته ، وكذلك تكون لنظام الجمل أهميته ؛ فخلال هذه التراكيب والجمل تأخذ الكلمات معانيها ، كائنة ما كانت مقاصدنا . ويمكن رؤية هذا فيما بين مجموعة صغيرة من النصوص فى المثل الذى تقدم . فإذا أخذنا عينة أكبر كان فى وسع المرء أن يدرس الطرق التى غيرت بها الكلمات معانيها عندما انتقلت من العقيدة الأرثوذكسية إلى النقد الأدبى فى القرن الثامن عشر ؛ وذلك لأن سياسات المعنى ليست مقيدة بالخطابات التى هى أكثر انهماكاً فى السياسة . ولكننى ركزت فى شرحى بصفة خاصة على الجمع ، فى الخطابات المتعارضة ، بين عدد محدود من الكلمات ، ومع ذلك فإن هذا الشرح ، كأى شرح آخر ، ليس مكتملاً على الإطلاق ؛ فهو على وجه الخصوص لا يبين الممارسات الإيديولوجية التى ترتبط بها الخطابات ، كما لا يبين المؤسسات التى تتعلق بها هذه الخطابات . وفى الفصل السادس استعراض أمثلة لهذه العلاقات الخاصة بعدد من الخطابات .

ولكى يكون واضحاً حقاً أن تغيير المعنى لا يقوم به أى فرد ، ربما كان مسعفاً على هذا تناول عينة صغيرة كذلك من الكتابة ، أو مجرد نص واحد . وقد أجريتْ تجربة على نص مفرد

فى المركز القومى للبحث العلمى (CNRS) فى باريس، أورد الحديث عنها بيشو فى مقالته «هل الجماهير شيء فاقد للوعى؟» (١٩٧٨) بوصفه واحداً من الباحثين المهتمين بالتجربة. وقد استخدم الباحثون صفحة من تقرير مانزهولت؛ وكان لهذا الاختيار، كما يذكر بيشو، هدف بعينه، وكان التقرير الذى وصفه سيكو مانزهولت Sicco Mansholt يعتنق نظرية تؤيد التغيير الراديكالى والتخطيط الاقتصادى الصارم بوصفه حلاً لأزمة البلدان الرأسمالية، ولكن النظرية والتقرير كانا ينطويان على نزعة إصلاحية، وكانا نتيجة لهذا غامضين فى مقترحاتهما. وقد ركزت التجربة على هذا «الغموض الإيديولوجى للإصلاح» (ص٢٥٢).

ولكى يحصل الباحثون على معلومات، فإنهم قدموا صفحة من التقرير إلى خمسين طالباً من حديثى العهد بالإدارة فى فصل دراسى تنشيطى، على أن الطلبة «لم يُخبروا بأن النص مأخوذ من التقرير»:

فى الواقع أن النص عندما قدم إلى المجموعة الأولى المكونة من خمسة وعشرين طالباً قد نسب إلى جماعة من الاقتصاديين من الجناح اليسارى. وتسلمت مجموعة أخرى النص نفسه على وجه التحديد، إلا أنه نسب فى هذه المرة إلى مصدر مختلف كل الاختلاف؛ فقد نسب فى هذه المرة إلى اليمين؛ إلى مصدر فى الحكومة البرجوازية المسيطرة (ص ١٥٢-٣).

وعندما فرغ الطلبة من قراءة النص وأعادوه، طلب إليهم أن يلخصوه فى ١٢ سطراً، وبهذه الطريقة حصل الباحثون على مجموعتين من الملخصات، أشاروا إليهما باسم «مدونة اليسار» و«مدونة اليمين» (٢٥٣).

على أن هذه المجموعة المشتملة على مدونة مزدوجة كانت فى ذاتها نوعاً من «الفرض hypothesis السياسى والإيديولوجى؛ فقد كان المفترض فى هذه المجموعة، أن وقوع ثلاث حالات من الغموض سيفضى إلى تفكك عمليات الخطاب التى يضمها تقرير مانزهولت» (٢٥٥). لقد كانت هناك أولاً مواطن الغموض الكامنة فى النص؛ وكان هناك ثانياً الغموض فى نسبة النص؛ وكان الطلبة جميعاً، الذين شملتهم التجربة، ينتمون إلى أصول متماثلة فى «البرجوازية الصغيرة الفرنسية المثقفة»، ومن ثم كان هناك غموض الوضع الطبقى

(البرجوازية الصغيرة) للمشاركين فى التجربة (ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥). والواقع أن إحداث هذه الأشكال من الغموض قد أدى ـ بعيداً عما خلقه من تشويش عام ـ إلى نتائج مهمة ومحددة.

وقد أفاد الباحثون فى تحليل المعلومات من «التحليل الآلى للخطاب» الذى هو إجراء يتم جزئياً عن طريق الحاسب الآلى (ص ٢٥٤). وقد استخدم هذا فى إبراز الخصائص المميزة لمدونة اليمين ولمدونة اليسار على السواء. وعلى الرغم من أنه قد تبين أن الألفاظ والعبارات نفسها ـ وهى التخطيط، والتغير السياسى، والإصلاح الجذرى، والعمل الحكومى ـ ترد فى المجموعتين، فإن هذه الكلمات قد غيرت معانيها من إحدى المدونتين إلى الأخرى، وفيما يتعلق بالتخطيط،

ركزت مدونة اليمين الجدال حول الحاجة إلى تخطيط الاستهلاك... مع الإصرار على تنظيمه ومراقبته والإشراف عليه. وفى الجانب الآخر اتجهت مدونة اليسار إلى الفكرة المضادة، المتمثلة فى التخطيط المركزى الملائم للإنتاج... متضمنة الحاجة إلى تغيير البنيات الاقتصادية والسياسية (٢٥٨).

فكلمة التخطيط فى العبارات التى لخصت النص الأصلى نفسه كانت مرتكز التفرقة بين خطابين متعارضين.

وفى الختام ربما سلمنا بمدى ما هنالك من صعوبة فى أن يكون هناك «علم دلالة عام»، أو فهم عام مشترك خارج نطاق سياسة الكلمات وإيديولوجيتها، كما هو الشأن فى كلمة التخطيط، أو خارج سياسة أى نص وأيديولوجيته. ولأن تقرير مانزهولت كان إصلاحياً، كانت جوانب الغموض فى النص منظورة على وجه الخصوص وعلى نحو مباشر. ومع ذلك قد يبدو أن المسألة هى أن أى نص يكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مكاناً لنوع من الصراع غير المتكافئ بين الخطابات والمواقف المتعارضة. والعمل الذى أنجز فى المركز القومى للبحث العلمى يؤكد كيف أن الكلمات فى صراع الخطابات تغير معناها. وهنا سيكون من غير المجدى أن ننتظر من الأشخاص أو الأشياء شرحاً لهذا؛ فكما لم تنشأ هذه التغيرات عن الكلام عن أشياء مختلفة، كذلك لم تنشأ هذه التغيرات نتيجة لنشاط ذاتى؛ فلا يمكن أن يعزى إلى أى شخص أو أى فرد (مثل مانزهولت، أو الطلبة، أو الباحثين) صنع هذه التغيرات فى

المعنى. والسبب فى هذا تحديداً هو أن «التاريخ، وبعبارة أخرى الصراع الطبقى»، الذى يتخلل الخطابات وينظم ما بينها من علاقات، «ليس شخصاً وليس شيئاً» (ص ٢٦٥ ـ ٦).

ومازال هناك مشكلة أو مشكلتان تحتاجان إلى إفرادهما بالاهتمام، مع التسليم بأن الكلمات تأخذ معانيها خلال الخطابات المتعارضة وليس فى اللغة المشتركة. والبحث الذى أنجزه بيشو من موقف مادى، يثير السؤال الخاص «بالعلم» وبطوره فى الواقع، فى مسارات سننظر فيها فى القسم الآتى من هذا الفصل، كذلك يثير بحثه المشكلة الخاصة بكيفية ارتباط اللغة بالخطابات. إن كثيرين من علماء اللغة يفترضون أن اللغة هى مجرد «أداة اتصال»، ولكن هذه «الأداة» قد لاتكون أساساً محتملاً للخطابات المتعارضة، وهنا تستطيع نظرية الخطابات أن تكشف عن اتجاه جديد للبحث اللغوى.

وقد افترض بيشو أن اللغة تسمح بالاتصال واللا اتصال كليهما، متخذاً نقطة انطلاقه من الخطوط العريضة لدراسة رينيه باليبار للغة الفرنسية القومية والخيالية، وهو يلخص هذه الدراسات ليبين الأثر الناشئ عن عمليتين تاريخيتين: الأولى خارجة من باطن صراع البرجوازية ضد الإقطاع؛ والثانية خارجة من باطن صراعها ضد الطبقة العاملة.

ويزعم بيشو أنه منذ قيام الثورة الفرنسية كان هناك أولاً حركة نحو التجانس، «تهدف سياسياً وإيديولوجياً إلى إنشاء لغة قومية فى مواجهة اللهجات واللغة اللاتينية»، حتى يكون هناك اتصال حر بين الجميع، وفى المقام الثانى كانت هناك حركة خلال عملية التعليم (وعلى سبيل المثال خلال تعليم قواعد اللغة على نحو ما سبقت الإشارة إليه فى الفصل الثانى) لفرض «تقسيم لا يأخذ بالمساواة». وكان الهدف من هذه الحركة سياسياً وإيديولوجياً هو إقامة «حدود طبقية فى قلب اللغة»، حتى لا يتاح لكل فرد استخدام اللغة كما يستخدمها غيره (بيشو ١٩٧٥، ترجمة ١٩٨٢، ص ٨ ـ ٩). وهو يتخذ من هذا مثالاً لكيفية جعل لغة ما يُفترض أنها عامة «أداة» تسمح بالاتصال واللا اتصال على السواء (ص ٨ـ ٩، ٥٩ ـ ٦٠).

وبناء على هذا يذهب بيشو إلى أن هناك فى الواقع وجوهاً من الاختلاف فى استخدام اللغة نفسها ومباشرتها لدى الطبقات الاجتماعية، وهذه الوجوه من الاختلاف قد يتم فرضها من خلال الممارسات السائدة، ولكن هذه الاستخدامات المختلفة للغة يمكن بعد ذلك إدراجها مرة أخرى فى تعارضات المعنى التى تنشأ عن الإيديولوجيات الحاكمة والإيديولوجيات المحكومة

التى قامت على أساس من التضاد فيما بينها (ص٥٨ ـ ٦٠). وبهذه الطريقة يمكن للإيديولوجيات أن تجمع بين الاختلافات المفروضة فى استخدام اللغة والمعانى التى شكلت على أساس من التضاد. والأثر الناشئ عن هذا الجمع هو أن يصبح «هناك «تراكيب معجمية» و«دعاوى» متعارضة، تفضى، باستخدام الألفاظ نفسها أحياناً، إلى اتجاهات مختلفة، معتمدة على طبيعة التوجهات الإيديولوجية التى هى موضع الاهتمام» (ص٩).

ولكى نصنف الأشكال التى تتخذها اللغات، والعلاقات التى تربطها بالخطابات، يقتضينا الأمر مزيداً من البحث، من الناحيتين التاريخية واللغوية على السواء. والواقع أن اللغة يمكن أن تسمح هى نفسها بالاتصال وعدم الاتصال، وأن تستخدم فى الخطابات المتعارضة، وفى هذه الحالة كيف يتعين على المرء أن يفهم نظام اللغة؟ وهنا تثير دعوى بيشو ما يبدو لى موضوعاً جوهرياً للبحث اللغوى.

الخطاب العلمى

لقد تركتُ مسألة «العلم» معلقة بعض الشىء، فى الوقت الذى اقتربت فيه من عمل بيشو، لأبين كيف أن الخطابات يمكنها الحصول على معانيها بالرجوع إلى المواقف الإيديولوجية. ولما كان الأمر كذلك، فهل ينبغى تقديم ذريعة خاصة للخطاب فى العلوم لإنقاذه وجعله يبدو منفصلاً عن الإيديولوجيا؟ أو هل ينبغى رفض أى ذكر للخطاب العلمى بوصفه لغواً، على أساس أن «العلم» هو أكثر الإيديولوجيات «ملاءمة» (أى أكثرها انتشاراً) فى هذه الأيام؟

واهتمام بيشو منصب على العلوم الطبيعية والمادية التاريخية (علم التاريخ الماركسى). وهو إذ ينطلق فى بحثه من الفروض القائلة إن الشىء الحقيقى مادى، وإن ما يوجد فى الواقع هو وحده ما يمكن معرفته ـ يرى الموضوعية على أنها «علمية»، ويميل إلى أن يرى العلم (ربما على نحو تبسيطى) على أنه الشىء الحقيقى عندما يتخذ الشكل الذى ينبغى توقعه فيه (ص١٤٠ و١٢٨). وبعيداً عن النظرية التى يطورها، هناك جانب يبدو لى مهماً على نحو خاص، إنه دفاع عن مقولة «العلم» فى علاقتها بالعلوم الطبيعية وبعلم التاريخ، أو ـ لنقل ـ فى علاقتها بكشفهما عن قارتى الطبيعة المادية وتاريخ الاستكشاف.

والواقع أن نظرية بيشو ـ فى شرحها لكيفية أن الكلام عن «العلم» بل عن «الخطاب العلمى» نفسه له ما يبرره ـ تسجل خطوة متقدمة؛ لأن بيشو تحاشى الوقوع فى المأزق الذى قد تجر المرء إليه الأسئلة التى ذكرت آنفاً ـ مأزق «إما ـ أو» البلاغى، الذى يصر على أن العلوم ـ فى ممارستها وفى خطابها ـ إما أنها حيادية وغير موجهة، أو أنها علوم طبقية. وقد بين ألتوسير مخاطر هذا المأزق (١٩٧٤، مجموعة ١٩٧٦ ب، ص ١١٦ ـ ٢٠)، وهكذا يعيدنا أحد الطريقين إلى فهم غير مادى للإيديولوجيا بوصفها وهماً، ويضع العلم فى مواجهة الإيديولوجيا على أنه الحقيقة التى تفلت من الزيف على نحو عجيب، ويفترض الطريق الآخر أن العلم مقسم وفقاً للحدود الطبقية ـ بين البرجوازية والطبقة العاملة (البروليتاريا) ـ التى تقرر ضرورة إعادة تشكيله بعد قيام ثورة اجتماعية، وكلا الطريقين لا يصلح.

وفى الحل الذى يقدمه بيشو جزء غير ملائم، وإن كان مغرياً. فهو يحاول أن يبرهن على أن «مفاهيم علم ما فى ذاتها ليس لها، إذا تحرينا الدقة، معنى» (١٩٧٥، ترجمة ١٩٨٢، ص ١٣٧). ولكن هذا يجره إلى تضخيم ما تدل عليه التفرقة العامة بين الإيديولوجيات والعلوم، كما لو أن الإيديولوجيات تحدث تماهيات ذاتية وأن العلوم لا تحدث ذلك (ص ١٣٧، ١٩٤ ـ ٥). وهذه الخطة تخاطر مرة أخرى بالتسليم بتعارض مثالى بين الإيديولوجيا والعلم، حيث يصبح الأفراد من خلال التفاعل بينهما ذواتٍ ويتم تحريرهم. وهى بهذه المثابة تنكر التاريخ. وسأترك هنا مسألة ما إذا كانت المفاهيم مماثلة للمعانى أو لم تكن دون حل، أو ما إذا كان هناك شىء قائم فى الخطاب العلمى (أى فى موضوعه الفعلى، بدلاً من أن يكون خارجه) ينبد عن التكوين القائم على التضاد أساساً، ذلك بأن نظرية بيشو تتقدم فى جبهة أخرى، وتصنع هذا فى يسر، عن طريق التفكير من خلال العلاقة بين الخطاب العلمى والموقف المادى.

ودعوى بيشو هى أن العلم يرتبط فى خطابه وفى ممارسته بالموقف المادى الذى يقع إلى جوار الحقيقى ويوجَّه إليه. وليست المادية ضماناً للعلم؛ فليس هناك ـ عوضاً عن شىء ما من الضمان ـ سوى ضرورة أن يكون الموضوع الحقيقى قائماً على نحو مستقل و«قبل» أن يصبح معروفاً، وبغير هذه الضرورة لا يكون «علم». ومن هنا فإن بيشو يطور دعواه فى أن ظهور علم ما يقوم على أساس ضرورة أن «الموضوع الحقيقى (فى ميدان العلوم الطبيعية كما هو فى ميدان التاريخ) يقوم مستقلاً عن حقيقة أنه معروف أو غير معروف» (ص ٤٩). وليس من الممكن الإفادة مما يقدمه فى البرهنة على أن علماً بعينه يشير إلى الحقيقى، وإن كان من

الممكن الإفادة منه للدلالة على أنه من المحال أن يكون هناك «علم» لأى شيء تجريدى أو ذاتى، وأن ما له وجود مادى هو وحده الذى يمكن أن يعرف. وفى هذا الاتجاه يسلم بيشو بأن «الموضوعية العلمية» ترتبط بوجهة نظر مادية. على أن شكل هذا الارتباط يختلف؛ ولهذا لم يكن تاريخ العلوم متماثلاً. ومع ذلك فإن أى علم بعينه إنما يتحقق، فى ممارسته وفى خطابه، من خلال موقف مادى، كما أنه يُلحَق بالصراع الإيديولوجى والفلسفى والسياسى (ص١٤١، ١٤٣).

كل هذا يفضى إلى ما يجاوز القول بأنه لا يمكن أن يكون هناك علم مثالى، وأنه لا علم فى شيء لا وجود له. إنه يحسم القول فى أسطورة «الحياد العلمى» (ص ١٤١)، ذلك بأن دعوى بيشو تنتهى إلى ما يأتى: إن الممارسة العلمية والخطاب العلمى يعملان من خلال موقف إيديولوجى (فلسفى) ليدلا على الحقيقى. إن العلم كله ليرتبط بموقف مادى؛ وإن الخطاب العلمى (بقدر ما يكون دالاً) ليكتسب معانيه بالإحالة إلى هذا الموقف. ومن ثم فليس فى الخطاب هنا، وحيثما يكون، «حياد إزاء الكلمات» أو «قابلية مشتركة لترجمة المسائل علاوة على المواجهات» (ص ١٤١). ذلك بأن إنتاج المعارف العلمية يقع فى مجال الصراع، وهذا الإنتاج «يتميز من الناحية الخطابية باتخاذ مواقف إلى جانب كلمات بعينها»؛ إلى جانب معان؛ إلى جانب ما تدل عليه، «فى مقابل كلمات أخرى، أو صيغ، أو تعبيرات» من شأنها أن تهدد بسد الطريق أمام العلم المتطور (ص ١٥٣، ١٣٨). ومن هنا فإن أى خطاب علمى فى منزعه المادى لم يوجد قط فى شكل «صاف» خارج نطاق علاقة متعارضة مع مواقف مثالية ومشابهة، ينفصل عنها هذا الخطاب على الدوام. إنه لا يضمن قط لنفسه الأمان (ص ١٣٤ - ٤٣).

ومن هنا كان فى استطاعة بيشو أن يوضح كيف أن «تاريخ» إنتاج المعارف ليس فوق تاريخ الصراع الطبقى أو منفصلاً عنه (ص ١٣٤). ولا يمكن لعلم جديد أن يقتحم عالم الإيديولوجيات، وأن يُنسب إلى انتصار المادية على المثالية فى نطاق أحد الميادين، إلا تحت تأثير ظروف تاريخية تحددها - فى نهاية المطاف - حالة الصراع الطبقى. وقد يخاصم علم بعينه شيئاً من الإيديولوجيا، ولكن هذا العلم - وهذا ما أكده ألتوسير على نحو ربما فاق فيه بيشو - لا يخاصم «الإيديولوجيا فى عمومها» (١٩٧٤، مجموعة ١٩٧٦ب، ص ١١٩ - ٢٠).

ومع ذلك فليست العلوم جميعاً متماثلة؛ وإن المضى فى البحث معناه العناية ببعض وجوه الاختلاف. وقد أوضح بيشو أن الصراع فيما يختص بالعلوم الطبيعية من أجل إنتاج المعارف،

يكون له أكبر الأثر على تطوير تكنولوجيات جديدة وعلى نظام العمل، فى الوقت الذى يترعرع فيه [هذا الصراع] وسط الإيديولوجيات النظرية. هذا فى حين أن تأثير هذا الصراع على الأشكال العملية للإيديولوجيا (البرجوازية) الحاكمة يكون أقل، كما أنه لا يحدث فى أغلب الأحيان أى اضطرابات مباشرة (١٩٧٥، ترجمة ١٩٨٢، ص ١٤٤ ـ ٥). لكن الأمر يختلف فيما يتصل بعلم التاريخ (الماركسى)؛ ففى هذا العلم لا ينفصل الموقف المادى الذى يُقرن به هذا العلم عن «الاهتمامات العملية (السياسية) للحركة العمالية» (ص ١٤٧). إن هذا العلم يقترن اقتراناً مباشراً بالسياسة. وفى ميدان التاريخ لا ينفصل الوضع (المادى) للعلم عن تبنى وضع طبقى بروليتارى (ص ١٥٢)؛ وهذا ما يعنى أن المادية تتعارض ـ من الناحية التاريخية ـ مع اهتمامات البرجوازية. ويخلص بيشو من هذا إلى قوله «من ثم فليس هناك، ولا يمكن أن يكون هناك، (علم برجوازى) للتاريخ» (ص ١٤٧).

إن كل ما ناقشه بيشو ينأى بنا عن افتراض أن العلم يمكن أن ينقسم وفقاً للتقسيم الطبقى ـ أى البرجوازى والبروليتارى. وهو يذهب إلى أن الموقف فى العلم هو دائماً مادى، سواء ارتبط هذا الموقف فيما يتعلق بميدان بعينه من المعرفة العلمية ارتباطاً مباشراً ـ أو لم يرتبط ـ باهتمامات طبقة ما. وفى الوقت نفسه تنأى بنا دعواه عن محاولة افتراض نوع من الاختلاف فى الأسلوب والشكل بين الخطابات العلمية وغيرها من الخطابات؛ فكل الخطابات تتخذ موقفاً إيديولوجياً، وليس منها ما هو حيادى. والفرق الذى يعيِّنه بيشو يتعلق على السواء بالموقف، الذى هو مادى فى العلم، وبالوجود المستقل أو «السابق» للشىء، الذى لن يكون هناك فى حالة غيابه أى موضوعية علمية. وهو بهذه الطريقة يجعل لمقولة «العلم» الفلسفية معنى، مبيناً كيف يمكن استخدام هذه الكلمة والدفاع عنها؛ كما أنه يجهض محاولات الفلسفة المعرفية (الإبستمولوجيا) ضمان «(صحة) الخطاب العلمى، فضلاً عن أى موقف اتخذه (هذا الخطاب)» (ص ١٥٢).